



اثر معاهدة السلام العثمانية الصفوية الأولى (معاهدة اماسيا) عام ١٥٥٥ في تنظيم الشؤون الدينية بين الدولتين خلال أواسط القرن السادس عشر الميلادي

اثر معاهدة السلام العثمانية الصفوية الأولى (معاهدة اماسيا) عام ١٥٥٥ في تنظيم الشؤون الدينية بين الدولتين خلال أواسط القرن السادس عشر الميلادي

م.م. انعام محمد عبيد

العراق - جامعة الكوفة - كلية الآداب

البريد الإلكتروني Email : inaamm.aljbry@uokufa.edu.iq

الكلمات المفتاحية : الدولة العثمانية ، الدولة الصفوية ، معاهدة ، أماسيا ، عام ١٥٥٥ .

كيفية اقتباس البحث

عبيد ، انعام محمد، اثر معاهدة السلام العثمانية الصفوية الأولى (معاهدة اماسيا) عام ١٥٥٥ في تنظيم الشؤون الدينية بين الدولتين خلال أواسط القرن السادس عشر الميلادي، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد ١٥ / العدد ٢.

مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥ / العدد ٢

Registered مسجلة في
ROAD

Indexed مفهرسة في
IASJ

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2025 Volume :15 Issue : 2
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)



The impact of the first Ottoman-Safavid peace treaty (Treaty of Amasya) in 1555 on the organization of religious affairs between the two states during the mid-sixteenth century AD

Enaam Mohammed Obaid
University of Kufa Faculty of Arts

Keywords: Ottoman Empire, Safavid Empire, Treaty of Amasya, 1555.

How To Cite This Article

Obaid, Enaam Mohammed, The impact of the first Ottoman-Safavid peace treaty (Treaty of Amasya) in 1555 on the organization of religious affairs between the two states during the mid-sixteenth century AD, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, February 2025, Volume:15, Issue 2.



This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract

The Treaty of Amasya, concluded in 1555, is one of the most important treaties in the history of Ottoman-Safavid relations, because it was the first peace treaty concluded between them that was able to put an end to the state of continuous, endless war between the two parties, which had been renewed since 1532 during the reign of Sultan Suleiman the Magnificent (1520-1566) and Shah Tahmasp (1524-1576). Through the articles it approved, it contributed to organizing the causes of the dispute between them, in addition to the efforts of both parties to maintain the state of peace by adhering to its articles and not violating them for 23 years. The importance of the topic lies in the fact that the religious reality of both the Ottoman and Safavid states constitutes one of the reasons for the conflict between them, and that the Treaty of Amasya contributed to creating a state of calm and stability between the two states over a period



of 23 years, i.e. it addressed the causes of the dispute between the two states, including the religious factor. So what is its role in organizing the religious relations of both states over a period of 23 years? This question was a basic factor in choosing the research topic.

ملخص البحث

تعد معاهدة اماسيا (Amasya) المنعقدة عام ١٥٥٥ واحد من المعاهدات المهمة في تاريخ العلاقات العثمانية الصفوية لانها اول معاهدة صلح عقدت بينهما استطاعت أن تضع حداً لحالة الحرب المستمرة التي لا نهاية لها بين الطرفين والتي تجدد منذ عام ١٥٣٢ في عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦٦) والشاه طهماسب (١٥٢٤ - ١٥٧٦)، حيث ساهمت من خلال ما اقرته من بنود في تنظيم أسباب الخلاف بينهما، إضافة إلى سعى كل من الطرفين إلى استمرار حالة السلم من خلال الالتزام ببندوها وعدم خرقها طيلة ٢٣ عاماً. تكمن أهمية الموضوع في ان الواقع الديني لكل من الدولة العثمانية والدولة الصفوية يشكل احدي أسباب النزاع بينهما ، وان معاهدة اماسيا ساهمت في خلق حالة الهدوء والاستقرار بين الدولتين خلال مدة ٢٣ عاماً ، أي عالجت أسباب الخلاف بين الدولتين من بينها العامل الديني ، فما هو دورها في تنظيم العلاقات الدينية لكلا الدولتين خلال ٢٣ عاماً؟ هذا التساؤل شكل عاملاً أساسياً في اختيار موضوع البحث .

المقدمة :

تعد معاهدة إماسيا المنعقدة في ٢٩ أيار ١٥٥٥ بين كل من الدولة العثمانية والدولة الصفوية، اول معاهدة سلام عقدت بين الطرفين ، حيث استطاعت أن تنهي حالة الحرب بين الدولتين وتسود الهدوء والاستقرار بينهما ، اذ تجنب كلا الطرفين خرق بنودها وعملوا على الالتزام بتنفيذها، لذا كان لها دور في تنظيم ما كان سابقاً سبب للخلاف بينهما منه الجانب الديني موضوع البحث .

تكون البحث من مقدمة ومبحثان وخاتمة تتناول المبحث الأول الذي تعنون " الصراع العثماني الصفوي خلال النصف الأول من القرن السادس عشر ودوره في عقد معاهدة اماسيا عام ١٥٥٥ " الصراع بين الدولتين ودوره في عقد المعاهدة ، في حين ركز المبحث الثاني الذي تعنون بـ " اثر معاهدة إماسيا عام ١٥٥٥ في الرسائل والخطابات الخاصة بتنظيم الشؤون الدينية بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية " على دور المعاهدة في تنظيم الشؤون الدينية لكلا الدولتين من خلال الكتب المتبادلة ، واخيراً خاتمة تضمنت اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث .



المبحث الأول

الصراع العثماني الصفوي خلال النصف الأول من القرن السادس عشر ودوره في عقد معاهدة

اماسيا عام ١٥٥٥

كان لاستئناف العمليات العسكرية بين كلا الدولتين العثمانية والصفوية بعد ان توقفت اثر هزيمة الصفويين أمام العثمانيين في معركة جالديران في ٢٣ آب ١٥١٤ ، لتأثر الشاه إسماعيل الصفوي بالهزيمة وانشغال الدولة العثمانية بتوسيع نفوذهم في اوروبا (مراد و احمد، ١٩٩٢، صفحة ٢١ . ٣٢) ، عام ١٥٣٢ في عهد السلطان سليمان القانوني(١٥٢٠ . ١٥٦٦) والشاه طهماسب(١٥٢٤ - ١٥٧٦) (KARAKAYA, 2019, p. 45) للعديد من الدوافع كان في مقدمتها الاتصال السري الذي جري بين الصفويين والمجريين اسفر عن تعاون الطرفين ضد الدولة العثمانية العدو المشترك بينهما اثناء انهماك الدولة العثمانية بالحرب مع النمسا، إضافة إلى حوادث الحدود بين الدولتين الصفوية والعثمانية الناجمة عن تحركات القبائل الكردية ، حيث كانت احد الأسباب المباشرة لإذكاء العمليات العسكرية بينهما بلاضافة إلى الأوضاع الشاذة التي تحكم الأقاليم الصغيرة الواقعة على الحدود بين الطرفين والسياسة المتقلبة لحكامها ، فضلاً عن استياء العثمانيون من محاولات الشاه طهماسب إثارة القزلباش في الأناضول مقتفياً بذلك بخطى والده الشاه إسماعيل الصفوي(١٥٠١ - ١٥٢٤) ، كما هددت سيطرة الصفويين على بغداد عام ١٥٣٠ الطرق التجارية بين الشرق وأوروبا بشكل خطر، بفعل أن العراق كان يربط كان يربط هذه الطرق، (طقوش، ٢٠٠٩، صفحة ٩٢ . ٩٣) ، فعرقل مرور التجارة بين الشرق الأقصى وأوروبا، في حين تحولت سيطرة البرتغاليين على البحار الشرقية إلى حصار عام لكل الطرق القديمة بين الشرق والغرب عبر شرق أوسط كان حينئذ تحت السيطرة العثمانية . (مصطفى، ١٩٨٦، صفحة ٩١) .

إزاء تدهورة أوضاع الدولة العثمانية في الجهة الشرقية كما جاء أعلاه وحتى لا يستفحل الأمر ارسل السلطان العثماني سليمان القانوني جيشاً كبيراً بقيادة الصدر الأعظم إبراهيم باشا الذي اتجه إلى أذربيجان مستولياً في طريقة على كل الحصون ، كما تمكن من الاستيلاء على تبريز دون أي مقاومة تذكر، ليلتحق بعد ذلك السلطان سليمان القانوني بالصدر الأعظم وجيشه في تبريز في تلك الأثناء (الأرقط، ٢٠١٤ . ٢٠١٥، صفحة ٤١)، عاد الشاه طهماسب الذي كان يقاتل ضد الأوزيك في خراسان بسرعة إلى الري ، لكن بسبب الإرهاق تفرق جنوده إلى حد كبير فارسل اخوته إلى تبريز ، إلا ان السلطان سليمان القانوني كان في تلك الأثناء قد وصل إلى العراق ووقف بعض القبائل لا سيما بعض التركمانية القزلباش إلى جانب بعض العلماء في





تبريز إلى جانبه، ومن جانب اخر أرسل الشاه طهماسب رسالة إلى قاضي بغداد الصفوي وطلب منه الانسحاب، فانسحب إلى شيراز بعد تدمير جميع الإمدادات في بغداد فسقطت الأخيره بيد العثمانيين عام ١٥٣٤ ، في تلك الاثناء دخل الشاه طهماسب تبريز وحاصر قلعة فان إلا ان العثمانيون دخلوا الأراضي الصفوية مرة أخرى عبر بغداد ، فرجع الشاه طهماسب حصاره عنها وتراجع، ورغم تقدم الجيش العثماني إلى درجزين إلا أن طهماسب لم يتصدى لهم ، وبعد عودة السلطان سليمان القانوني إلى استانبول استعاد الشاه السيطرة على تبريز واستولى على فان . (TAHMASB ،GÜNDÜZ) .

بعد الإخفاق النسبي للسلطان سليمان القانوني في حملته عام ١٥٣٤ حيث انه لم يتمكن من هزيمة الشاه طهماسب لتجنب الأخير مواجهته في حرب ميدانية مفتوحة ، فاخذ السلطان العثماني يتحين الفرص لشن حملته تهدف القضاء على الدولة الصفوية ، خاصةً وان الدولة العثمانية كانت في أفضل حالاتها اذ ان السلطان سليمان القانوني قام بعشر حملات كبرى وسع من خلالها رقعة الدولة العثمانية ، في المقابل ذلك انشغال الصفويين كعادتهم في حروبهم مع الازبك في الجانب الشرقي من حدودهم (العوفي، ٢٠٠٨، صفحة ١٥٨)، واحتماء القاص ميرزا الأخ الأخر إلى الشاه طهماسب بالسلطان العثماني بعد فراره إلى الدولة العثمانية عام ١٥٤٧، يرافق اعلاه السبب الاصيلي الذي اكد ضرورة قيام حملة عثمانية جديدة على الصفويين ، متمثل في استمرار عملاء الشاه الذين يطلق عليهم "خليفة" خلسه إلى الأناضول وجنوب القفقاس لبث المذهب الشيعي ونشر الدعاية للانحياز إلى الشاه طهماسب حيث بدو بتطبيق ذلك بشكل دموي في شيروان شمال أذربيجان (أوزتونا، ١٩٨٨، صفحة ٣٤٣) ، خاصةً وان شيروان تعد إحدى أهم المدن المنتجة للحزير بين القوقاز وايران وتشكل عقد المواصلات بين القوقاز وايران (طقوش، ٢٠٠٩، صفحة ٩٩) ، إضافة إلى لجوء امير داغستان إلى العثمانيين وطلب العون اثر محاولة الصفويين تبديل مذهب شعب داغستان السنني الشافعي في شرق قفقاسا الشمالية وإدخالهم إلى المذهب الشيعي بحد السيف. (أوزتونا، ١٩٨٨، صفحة ٣٤٣ . ٣٤٤) .

فسارت الجيوش العثمانية في أوائل عام ١٥٤٨ صوب تبريز (فريدك، ١٩٨١، صفحة ٢٤٠) فدخل تبريز إلا انه غادرها بعد أن وجد من غير المناسب البقاء فيها بعد ارتداد اتباع القاص ميرزا من امراء القزلباش عنه وعادو إلى الشاه طهماسب، ليتجه بعدها إلى وان التي حاصرها عشرة أيام قبل دخولها ثم ديار بكر التي أمل فيها ان يلتقى الشاه من مكان اختفائه بعد الهزائم التي الحقت بأحد فرق جيشه ، لكن دون جدوى فقرر السلطان سليمان القانوني عدم التوغل في الأراضي الصفوية بحثاً عن الشاه ، فعاد إلى استانبول ، مقابل ذلك توغل القاص



ميرزا في عمق الأراضي الصفوية كأصفهان والأهواز وشوشتر، رغم ذلك تخلى السلطان سليمان القانوني عنه بسبب طموحه، فاخذ اسيراً بأيدي الصفويين حيث امر الشاه طهماسب بحبسه ثم قتله، وقام باسترجاع جميع المناطق التي استولى عليها العثمانيين باستثناء وان ، وبذلك لم تضع الحرب مثل سابقتها حدا للصراع العثماني الصفوي، وبينت لدولة العثمانية أن القضاء على الدولة الصفوية غاية في الصعوبة ، من جانب اخر لمسوا الصفويون في انفسهم المقدرة على مواجهة العثمانيين فكثفوا أعمالهم الحربية على الحدود وسيطرو على مناطق جديدة ، شكلت بؤرة التوتر الجديدة بين الدولتين اهمها منطقة كرجستان (جورجيا) المسيحية التي تعتبر مورداً كبيراً لكلا الدولتين عن طريق الجزية التي يدفعها أهلها المسيحيين إضافة إلى موقعها الاستراتيجي حيث تقع بين الدولتين ، كما انها كانت منتجة للحديد لاسيما كنجه وأرمينيا الصغرى ، أصبحت محل لصراع من حيث قيام كل من الدولة العثمانية والدولة الصفوية يعيناً حاكماً من قبلها عليها خاصاً وانها أصبحت تابعة للعثمانيين بعد حملة السلطان سليمان القانوني الأخيرة ، في حين لم يعترف الصفويين بهذه التبعية ، ليعجلوا بذلك قيام الحملة العثمانية الرابعة على الصفويين في ٢٨ آب ١٥٥٣ حيث توجه السلطان سليمان القانوني من جهة الحدود الشرقية واستولى على اريوان ودمر بها قصور الشاه ثم قرباغ بحثاً عن الشاه طهماسب وجيشه الذي فضل مجدداً عدم الدخول في حرب ميدانية مع الجيش العثماني ، رغم محاولات السلطان سليمان القانوني الوصول اليه إلا انه لم يجد له أي اثر ، لذا توجه بجيشه اتجاه خجوان التي تقع في الطرف الشمالي لنهر اراس فدمرها وخرّب ما حولها من القرى انتقاماً لما فعله الشاه في شرق الأناضول ، رغم ذلك لم يظهر الشاه طهماسب الأمر الذي دفع السلطان سليمان القانوني إلى ارسال رسالة إلى الشاه طهماسب عام ١٥٥٤ يدعو إلى الحرب ويستقزّه ، إلا انها ايضاً لم تجدي أي فائدة عندئذ ادراك السلطان سليمان القانوني لا فائدة من البحث عن الشاه وجيشه ، فضلاً عن خطورة المضي بالتوغل في الأراضي الصفوية مع اقتراب فصل الشتاء ، فاصدر أوامره بالعودة إلى الحدود العثمانية على ان تتم العودة في العام القادم مرة أخرى لتكملة الحرب ، فتقدم إلى ارضروم ومنها إلى اماسيا حيث قرر تمضيّه الشتاء فيها. (العوفي، ٢٠٠٨، صفحة ١٥٩ . ١٦٤).

من الجدير بالذكر يرجع تجنب الشاه طهماسب المواجهة المباشرة مع العثمانيين إلى تذكر الصفويون الدائم لدرس معركة جالديران عام ١٥١٤ ، لذا عمل الشاه طهماسب على عدم المخاطر بالدخول في معركة كبيرة مع العثمانيين، حيث كان يخلي المناطق المتوقع مرور الجيش العثماني منها من التموين ثم ينسحب تاركاً حكام حدوده يراقبون تقدم العثمانيين ويعمل



على اعاقتهم ، وبذلك لم يكن هناك ما يمكن الرد به على هذا التكتيك الخاص بالهرب ، وهذه الصعوبات المتعلقة بالأرض والمناخ ، أوصلت انتصارات العثمانيين إلى حد ممكن ومقبول للغزو من ناحية الشرق ، لا سيما وقت انشغالهم بحريمهم في الغرب بينما استمرت حروب الصفويين مع الأوزبك طيلة هذه المدة . (صفحة ١٦٥ . ١٦٦)

على أي حال كان من الممكن أن تدوم هذه الحرب إلى ما لا نهاية وليس لها من نتيجة سوى أحداث الخراب ، وقد ادراك الشاه طهماسب ذلك فبادر لعقد الصلح مع العثمانيين ، فأرسل رسالة إلى السلطان سليمان القانوني يطلب فيها عقد الصلح معهم لإنهاء حال الحرب التي طال أمدها ، إلا ان السلطان سليمان القانوني رفض طلب الصلح في بادئ الامر كونه يتعارض مع مخططاته في استعادة مناطق الأطراف التي كانت بحوزة العثمانيين مؤخراً ، واعد كتاباً شديداً للهجة للشاه طهماسب ضمنه تهديداً وإعلاناً للحرب وشرع في الزحف إلى أذربيجان ، غير أن الظروف عاكست السلطان سليمان القانوني (طقوش، ٢٠٠٩، صفحة ١٠٠) ، تمثلت في اضرار المقاومة السليبية التي لجا لها الشاه طهماسب مثل حرق الأماكن التي يمر بها الجيش العثماني، وتسميم المياه، وإجبار السكان على الهجرة، وحتى عدم ترك ورقة واحدة من العشب الأخضر وراءهم ، فبدأ الجيش العثماني يعاني من نقص الغذاء، في ظل اقتراب فصل الشتاء (ŞAHİN و EMECEN ، ١٩٩١)، إضافة إلى أسر قائده سنان باشا في إحدى المواجهات مع الصفويين عندئذ عرص الصدر الأعظم محمد باشا على السلطان سليمان القانوني مسألة عقد معاهدة صلح مع الشاه طهماسب مقابل الإفراج عن سنان باشا، فبادر الجانب العثماني في مخاطبة الشاه طهماسب لغرض عقد معاهدة صلح بينهما مرهون بالافراج عن سنان باشا ، فوافق الشاه طهماسب على شروط السلطان سليمان القانوني وأرسل مبعوثه شاه قولي من زعماء قبيلة قاجار القزلباشية إلى أماسيا حيث كان يعسكر السلطان سليمان القانوني للتداول في أمر عقد المعاهدة، من الجدير بالذكر أن الطرفين كانا يرغبان في تحقيق نوع من الهدوء بينهما لمواجهة المشكلات الخاصة التي برزت في وجه كل منهما ، لذا تهيئات الظروف لعقد معاهدة صلح أماسيا في ٢٩ أيار ١٥٥٥ والت كشفت عن نية الجانبين وآمالهما، (طقوش، ٢٠٠٩، صفحة ١٠١) ، وقد نص المعاهدة على يأتي :

توضع ولايات أذربيجان الشرقية وكرجستان الشرقية تحت تصرف الدولة الصفوية، في حين توضع أرمينيا الغربية وكرجستان الغربية والعراق تحت تصرف الدولة العثمانية ، وتكون قارص حداً فاصلاً بين الدولتين مع تبعيتها للدولة العثمانية .
تبقى منطقة شهرزور محل مفاوضات بين الجانبين .





السماح لرعايا الدولة الصفوية بالاتجاه نحو مكة المكرمة وزيارة العتبات المقدسة في العراق مقابل الكف عن سب الصحابة على المنابر .

تعهد كلا الطرفين بعدم استقبال المعارضين لكلا الدولتين أو حتى أصحاب البيوت المالكة، وأن يلتزم الطرفان في حالة لجؤوهم إلى احدهم بأن يسلم إلى حكومتي بلديهما . (بنادي، ٢٠٢٣، صفحة ٥٠٩) .

عدت معاهدة أماسيا اول معاهدة عقدت بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية (الدوسكي، ٢٠٠٦، صفحة ١٦٦) فشكل عقدها بداية لمرحلة جديدة في مجال العلاقات الدبلوماسية لدولتين ، فسمحت من خلالها حل أي نزاع يمكن أن يحدث بين الدولتين مستقبلاً، كما استطاعت أن تضع حدا للصراع العثماني الصفوي بسياده حالة الهدوء والاستقرار بينهما طيله ٢٣عام (بنادي، ٢٠٢٣، صفحة ٥٠٩)، ليتفرغ كلا الدولتين لمواجهة مشكلاته الكبرى المسؤول عنها ، رغم تعرضها للعديد من محاولات التعديل من جانب الشاه طهماسب الذي حاول الاستفادة من الخلاف الحاصل في داخل البلاط العثماني والذي نتج عنه فرار ابن السلطان سليمان القانوني بايزيد الذي اختلف مع والده وفر إلى الشاه طهماسب عن طريق أرمينيا مع جنده البالغ عددهم عشرة آلاف وأربعة من أبنائه عام ١٥٥٩، حيث أدى دوراً في انكفاء حده الخلاف بين الأخويين ليحقق غاية في نفسه هي تعديل بنود معاهدة اماسيا فرحب بايزيد وبالغ في ذلك ووعدته بأن لا يسلمه إلى ولده ، وعندما ارسل السلطان سليمان القانوني إلى الشاه طهماسب يطلب منه تسليم ابنه إبدى موافقة مشروطة وهي تعديل معاهدة صلح اماسيا وطالب بهدم قلعة قارص الاستراتيجية الواقعة بين ولاية أرضروم العثمانية وولاية أرمينيا الصفوية ، وحاول ان يشفع لبايزيد لكن سفارته فشلت مما دفعه إلى اعتقاله كي لا تتوتر العلاقة بين الدولتين ، ثم جرت مفاوضات بين الطرفين بشأن هذه المسألة أستغرقت مدة عامين (١٥٦٠ - ١٥٦٢) أرسل السلطان سليمان القانوني خلالها مبعوثيه علي باشا حاكم مرعش وحسن آغا جاشني كراجي مع هدية إلى قزوين تحت عنوان المحافظة على معاهدة صالح اماسيا وتجنب وقوع حرب بين الدولتين ، فرد الشاه طهماسب بسفارة تحمل كتاباً يتضمن طلباً بحكومة بغداد مقابل ذلك ، لكن السلطان رفض طلبه وأرسل الشاه سفارة أخرى في عام ١٥٦١ حملها رسالة طلب فيها أن توضع إمارة النجف وكربلاء تحت إدارته ، فرفض السلطان سليمان القانوني أيضاً هذه الطلب ، فاردفها بسفارة ثالثة حملت كتاباً يطلب فيه الشاه تعديل معاهدة صلح أماسيا أو إجراء صلح جديد، فلم يتلق إلا الرفض ، وفي عام ١٥٦٢ وصل قزوين وفد عثماني يحمل رسالة إلى الشاه تتضمن ثلاثة بنود وهي يقوم الشاه طهماسب بتسليم بايزيد إلى ابيه وهدم قارص بناء على طلبه والإبقاء على



معاهدة أماسيا ، فوافق الشاه طهماسب على هذا المخرج ، فأمر بإطلاق سراح بإيزيد وأولاده الأربعة وسلمهم إلى مندوبي السلطان سليمان القانوني الذين قتلوهم على مقربة من قزوين ثم حملوا جثثهم إلى سيواس ، وهكذا تجاوز صلح أماسيا مأزق النقض ، ومرت هذه القضية من دون أن تؤثر على العلاقة بين الدولتين ، وكان لتصرف السلطان سليمان القانوني على هذا النحو أن تخطى الأزمة التي كادت أن تعصف بالعلاقة السليمة بينهما . (طقوش، ٢٠٠٩، صفحة ١٠٤) .

المبحث الثاني

اثر معاهدة إماسيا عام ١٥٥٥ في الرسائل والخطابات الخاصة بتنظيم الشؤون الدينية بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية

شكل الواقع الديني وأساليب فرضه بين الدولتين العثمانية والصفوية دور كبير في توتر العلاقات بينهما (الوردي، ١٣٧١ هـ، صفحة ١٢ . ١٦) خاصةً وان الدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠) كانت ترى أن الوجود الصفوي يشكل خطراً على العالم الإسلامي بسبب الاختلاف المذهبي بينهما فمن جانب كانت الدولة العثمانية سنية المذهب بينما الدولة الصفوية تتبع المذهب الشيعي الاثني عشري، على أي حال بدء التنافس الديني بينهما بعد السيطرة العثمانية على الحجاز عام ١٥١٧ حيث اثارت تلك السيطرة مشاعر التنافس عند الصفويين فاخذو يعطون اهتماماً أكبر لبغداد والمناطق التي تحتوي على العتبات المقدسة التي كانت تحت ادارتهم منذ عام ١٥٠٨، رغم النوايا الحسنة التي اعرب عنها السلطان سليمان القانوني في الرسالة التي أرسلها إلى الشاه إسماعيل الصفوي والتي دعى فيها إلى الاتحاد ضد الكفار وبالفعل انشغل باعداد الحملات على الغرب وسعى إلى التعايش السلمي مع الصفويين، إلا ان النزاع الشفوي الذي حدث بين الشاه طهماسب الذي خلف والده في تولي حكم الصفويين أعاد توتر العلاقات بين الدولتين حيث انتهى هذا التوتر بسيطرة الدولة العثمانية على بغداد في ٢٩ تشرين الثاني ١٥٣٤ (قايا، ٢٠٠٨، صفحة ٩ . ١٠) وان دخول العراق ضمن التبعية العثمانية اعطى لنزاع العثماني الصفوي بعداً اخر من حيث وصول العثمانيين إلى منطقة الخليج العربي إضافة إلى وجود العتبات المقدسة (العوفي، ٢٠٠٨، صفحة ١٥٧)، حيث كان السلطان سليمان القانوني الذي دخل بغداد في ١ كانون الأول ١٥٣٤ يدرك جيداً حساسية وجدية الموقف الذي وصل اليه ، لذا عمد على تنظيم الشؤون الدينية والتي ثبتت عن سياسة التعايش السلمي الذي أراد اتباعها ، حيث شيد ضريحاً لمقبرة الإمام الأعظم التي خربت بسبب الهجمات المتكررة وبناء ضريح لقبر الشيخ عبد القادر الكيلاني وعمارة خيرية بجواره ، كما اهتم بزيارة العتبات



المقدسة كالكاظمية في الكاظمية ومرقد الامام علي (عليه السلام) في النجف ومرقد الامام الحسين (عليه السلام) في كربلاء، كما امر بعمل العديد من الترميمات فيها، فضلاً عن تنظيم الأوقاف الخاصة بها فامر بتحريرها وتسجيلها وتحسين ادارتها وجعلها على احسن وجه . (قايما، ٢٠٠٨، صفحة ٩ . ١١) .

على أي ان استمرار حالة الحرب بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية التي كان تأمين سلامة الحجاج الإيرانيين من احد أسباب النزاع بينهما (طقوش، ٢٠٠٩، صفحة ١٠٢) خاصة بعد سيطر العثمانيين على العديد من المناطق الحدودية التي كانت ذات أهمية خاصة لكلا الدولتين، حيث موقع العتبات المقدسة وطرق الاتصال والتجارة، ورغم القواسم المشتركة التاريخية والثقافية الكثيرة، بحجة الاختلافات الدينية (مجرى، خويي، و رضوي، ٢٠١٨، صفحة ٢٠٧ . ٢٠٩) ، واتهام الصفويين السلطات العثمانية الحاكمة والسلطات المحلية في العراق والعشائر العراقية بابتزاز أموال هؤلاء الحجاج ومعاملتهم معاملة سيئة ، مع ان العثمانيين كانوا يعاملونهم معاملة حسنة نظراً للاستفادة المادية التي كانت تغذي الخزينة العثمانية ، إلا ان أوضاع العراق العشائرية كانت تضايق قوافل الحجاج والقوافل التجارية من دون تمييز، وكان هذا يحدث أثراً سلباً لدى الصفويين (طقوش، ٢٠٠٩، صفحة ١٠٢)، إزاء ذلك تناولت معاهدة اماسيا عام ١٥٥٥ التي أدخلت الدولتان العثمانية والصفوية في مرحلة هدوء استمرت ٢٣ عاماً (SAHİN و EMECEN، ١٩٩١) وانتهت حالة العداء التي استمرت حوالي نصف قرن بينهما ، وترتب عليها بعض الهدوء على الحدود بين الطرفين، وتنظيم الجانب العقائدي بالسماح للرعايا الصفويين بالحج لمكة المكرمة والعتبات المقدسة وهذا يعتبر اعترافاً ضمنياً بالمذهب الشيعي وبالتالي بالدولة الصفوية (DOĞANTEKİN, 2016, p. 32)، كما أن لذلك دلالة في غاية الأهمية هي بطلان السبب المذهبي كأحد أسباب الصراع لأن هذا الاعتراف من قبل الدولة العثمانية جعلها تقر ضمنياً بانها تحارب دولة إسلامية ، وتجدر الإشارة إلى انها رهننت السماح لرعايا الدولة الصفوية بالحج إلى مكة والسماح لهم بحرية زيارة العتبات المقدسة في العراق باشتراط سليمان القانوني الكف عن سب الصحابة على المنابر الذي أصبح عادة منذ عهده الشاه إسماعيل الأول . (العوفي، ٢٠٠٨، صفحة ١٦٧ . ١٦٩)، ووافق أيضاً على معاملة الشيعة الذين يعيشون في الأراضي العثمانية بتسامح والحفاظ على أمن حجاج العتبات المقدسة، لطالما تمسك شاه طهماسب بهذا السلام وحاول دائماً عدم انتهاك هذه المعاهدة (مجرى، خويي، و رضوي، ٢٠١٨، صفحة ٣٥٨) ، وأن اي تهديد بأن أمراء الحدود العثمانيين لن يتخذوا أي إجراء





ضد الصفويين إلا إذا كان هناك أي هجوم من الجانب الآخر . (ŞAHİN و EMECEN ، ١٩٩١) .

أولاً : تنظيم الشؤون الخاصة بالحج :

حرصت الدولة العثمانية من جانبها على الالتزام ببنود المعاهد وعدم خرقها تجنباً للعواقب، فكانت تحرص من خلال كتبها وحطاباتها الرسمية التي يرسلها الديوان الهمايوني إلى بكلكريكي الولايات العثمانية التي يوجد بها العتبات المقدسة أو يمر بها الحجاج الصفويين على الحفاظ على الامن وحسن اداره تلك الولايات ، منها: الكتاب الذي اكد فيه الديوان الهمايوني على بكلكريكي أو والي بغداد المؤرخ في ٢٠ آب ١٥٦٤ التزام كل من الدولة العثمانية والصفوية ببند معاهدة إماسيا الخاصة بتأمين الحجاج الإيرانيين من التعرض للسلب والنهب والقتل و تجنباً لخرق المعاهدة ، رغم هروب ابن السلطان سليمان القانوني بايزيد إلى الصفويين والاحتفاء بالشاه من ابيه ، كما أشار الكتاب إلى طلب موفد الشاه طهماسب في استانبول من السلطان العثماني أمر سلطاني بشأن توجه الحجاج الإيرانيين إلى الحج وزيارة الروضة النبوية المطهرة باستخدام الطريق المباشر بين بغداد ومكة المكرمة ، وموقف السلطان العثماني منه، وكما جاء في الكتاب " قدم رسوله إلى سدي ملاذ العالم وناشد بأجراء الصلح والصلاح والفوز والفلاح وطلب إذني السلطاني بشأن طواف بيت الله الحرام وزيارة القبر المطهر لحضرة سيد الأنام عليه الصلاة والسلام والحال أنه لم يمنع المسلمون والموحدون الذين يرغبون بالطواف والزيارة للأماكن المشرفة والقبلة المطهرة، بل مازال إذني السلطاني جارياً لتحقيق ما يطمحون اليه بفراغ الحال واطمئنان البال ، اما طريق بغداد فإنه ومنذ القدم وحتى اليوم مسدود حسب العادة المتعارف عليها ، ولن أقبل فتحه من ذلك الطرف أو استخدامه من قبل احد ، وتتوجه من بلادنا المحروسة كل سنة مباركة قافلتان للحجاج السعداء إحداهما من دار السلام دمشق والأخرى من مصر القاهرة، وأمرت عند وصوله ، تقوم بتوجيه القادمين من الجانب العلوي (ايران) إلى احد الطريقين حسب رغباتهم وترسلهم إلى المكان المنشود " وبذلك وعلى الرغم من ان السلطان رفض استخدام هذا الطريق واعتبره مغلقاً ، إلا انه أكد على أحقية الصفويين بالحج، كغيرهم من المسلمين ، مؤكداً على ان هناك قافلتين رئيسيتين للحجاج مهينة لهم هما قافلة الحج الشامية وقافلة الحج المصرية . (البلاد العربية في الوثائق العثمانية ، ٢٠١٤ ، صفحة ١٢٤ . ١٢٧) .

ولم تتوقف الدولة العثمانية بهذا الحد بل أرسلت العديد من الكتب إلى بكلكريكي أو ولاية الأماكن المقدسة في الدولة العثمانية بعدم السماح باستخدام طريق الطريق العراقي المباشر إلى مكة منها الكتاب المؤرخ في ١٩ شباط ١٥٦٥ المرسل من الديوان الهمايوني إلى بكلكريكي أو



والي بغداد بعدم السماح للحجاج الصفويين وحتى العراقيين في استخدام الطريق المباشر بين الحرمين والبصرة التي كانت المسافة بينها وبين مكة المكرمة عشرين يوماً، معللاً ذلك بالعديد من الأسباب والتي يأتي على رأسها خطورة هذا الطريق وعدم إمكانية توفير الحماية اللازمة للحجاج من العشائر البدوية القاطنة في تلك المنطقة، وخشية الدولة تعرض الحجاج الصفويين إلى عمليات القتل والنهب والسلب في الطريق ، مما يؤدي إلى الاخلال بالاتفاقيات والمعاهدات المعقودة بينها وبين الدولة الصفوية آنذاك ، ولهذا كانت الدولة العثمانية تفرض على الحجاج الصفويين والعراقيين والاحسانيين استخدام الطريق الشامي والاتحاق بقافلة الحج الشامي ، ولما كان المنع لم ينفذ بحذافيره من قبل البعض حيث ظلت قوافلهم تسلك الطريق المباشر بين الحرمين والبصرة معتمدة على نفسها في توفير الحماية للحجاج ، تعرض حجاج هذا الطريق بأمر من السلطان العثماني إلى مضايقة شرفا مكة عند دخولهم في الأماكن الواقعة تحت نفوذهم، باعتبار انهم متمردين على أوامر السلطان اولاً ولكي يعدلوا عن استخدام هذا الطريق ثانياً ، رغم تجدد المناشدات مرة اخرى التي يرسلها بكركي البصرة والاحساء واعيان ولاية البصرة وغيرهم إلى الديوان الهمايوني والتي يطالبون فيها استحصال امر سلطاني يوافق على الإرسال قافلة خاصة بهم إلى الحرمين يسمح لها باستخدام طريق الحج القريب عليهم اسوة ب"القوافل المتوجهة من إرجاء مصر والشام واليمن تمتلك حكماً شريفاً حول الموافقة على زيارة الكعبة الشريفة " بينما "المسافة بين ولاية البصرة ومكة المكرمة هي عشرون يوماً ومنذ الفتح السلطاني تتوجه القافلة إلى هناك ، ولكن وبسبب عدم امتلاكهم امراً سلطانياً فإنهم يتعرضون إلى الأذى والتجاوز من قبل الشريف ويناشدون منحهم حكماً شريفاً في هذا الصدد " إلا ان الديوان الهمايوني رفض طلبهم بقوله " لا أوافق على ذهاب قافلة من هناك لغرض الحج وأمرت عن وصول حكمي الشريف أن لا تسمح أي شخص بالذهاب من ذلك الجانب بل تغلق ذلك الطريق وتمنع استخدامه بالشكل اللازم ، وترسل من يرغب بالذهاب من بلادي المحروسة عبر طريق الشام ومصر ، وتحول بموجب أمري السلطاني دون توجه أي فرد من ذلك الجانب وتغلقه وتلقي القبض على كل من يخالف أمري الشريف ويعاند بعد التنبيه وتحبسه وتعرض أمره علينا " ولم يكتفي بذلك بل الزم بكركي الاحساء في الكتاب الذي ارسله في ١٩ شباط ١٥٦٥ إلى بكركي الاحساء على بتنفيذه بقوله " ان بكركي البصرة أرسل رسالة وعرض الموضوع بالشكل المشروح وإذ كان هناك احتمال بذهاب احد من ذلك الجانب تمنعه ، وقد تم التنبيه والتأكيد على أن ذلك الطريق مغلق وإرسال من يرغب بالذهاب إلى الحج عن طريق الشام ومصر ، فلا تمنح





انت احد أي رخصة ، وتلقي القبض على كل من يخالف وتحبسه ثم تعرض امره علينا " .
(صفحة ١٠١ . ١٠٢) .

**ثانيا : تنظيم زيارة الصفويين إلى العتبات المقدسة (النجف وكربلاء والكاظمية) ودفن الموتى
وارسال الهدايا والندوة:**

ولما كان الصفويين يهتمون في زيارة مرقد الأئمة الأثنى عشرية الموجودة في النجف الأشرف وكربلاء والكاظمية وغيرها ولخشية الدولة العثمانية استغلال الدولة الصفوية الوضع وتغلغل نفوذها في تلك المناطق ، فقد حرصت على تنظيم حركة الزوار الصفويين واعمالهم فيها، إضافة إلى الدفن في أراضيها وقد اكد ذلك الكتاب المؤرخ في ٢٠ آب ١٥٦٤ والمرسل من الديوان الهمايوني إلى بكركي إو والي بغداد و الذي نوقش فيه رسائل موفد الشاه طهماسب إلى بكركي بغداد و السلطان العثماني وموقف الأخير منها ، حيث وافق الأخير على قيام الشاه بإرسال الندوة والصدقات إلى مشهدي الامام علي والامام الحسين (عليهما السلام)، كما بين موقف السلطان من رسائل الشاه طهماسب المرسله إلى بكركي بغداد حول نيته القيام بتقديم الطعام والحلوى صباحاً ومساءً للفقراء وتخصيص ملابس للسادات والخدم، فضلاً عما قام به من أعمال خيرية للفقراء وأرسال البكركي صورة الدفتر إلى الديوان الهمايوني ، منها بقوله " أما الزوار الذين يأتيون لزيارة مرقد الأئمة الكرام فأن مدة إقامتهم تحدد بمدة زيارتهم للمشهدين الشرفيين وعند جلب موفديهم الصدقات والندور فإنه تجوز إقامتهم مدة توزيع هذه النذور على الفقراء المستحقين في المشهدين وايصالها اليهم مثلما تم تحديدها ، ولكن لن أوافق على قيامهم هناك بإقامة عمارة (دار الطعام) لطبخ الطعام في الصباح والمساء، كيف يقومون بعمل ممنوع وبغير حق في إماكن غير تابعة لدولتهم ، وإلا تحدد زيارة القادمين بمدة معينة ؟ فمدة الزيارة هي خمسة أو عشرة أيام ، فما السبب والدافع لبقائهم ومكوثهم في المشهدين وغيرهما من مرقد الأئمة بعد تحقيق ما يصبون إليه ؟ وقد سبق أن ارسل ولمرات عديدة حكمي السلطاني تم التنبيه والتأكيد فيه على أنه ينبغي على القادمين للزيارة إلا يمكثو في تلك الأرجاء بعد تحقيق رغبتهم ومطالبهم ، وأن يأتوا جميعاً في الموسم المحدد ، وأن يتم استقبالهم في التخوم (الحدود) ... وأن يسلكوا عند عودتهم أماكن خالية من السكان ودون المرور بالبلدان والقلاع وذلك لكي لا تتعرض البلاد والرعايا إلى الأذى . ولا أوافق أن يدخل إلى بلادي المحروسة منهم أحد من الخارج متى ما يشاؤون ، رغم علمهم بأن هذا الوقت ليس هو موسم الزيارة " ، كما رفض الديوان الهمايوني رفضاً قاطعاً طلب الشاه الموافقة على إقامة احد رجالة في الروضة النيبوية الشريفة ، مستدراك بان اوامره تتماشى مع شروط الصلح والاتفاقية المعقودة بين الدولتين العثمانية والصفوية بقوله "



ولم تستجب رغبة الشاه هذه بشكل قطعي أن مجمل هذه التنبيهات والتأكيدات ينسجم مع مضمون المعاهدة والخطابات التي أرسلت إلى الشاه، فتقوم بكتابة رسالة من جانبك موجهة إلى الشاه وأرسلها إليه ، تذكر فيها انه طالما تقرر امر الصلح والصلاح بين الطرفين ، فلا يجوز اقتراح استحداث وضع مغاير لمضمون المعاهدة ثم الخطابات المرسله بعدها ، وان يحول دون قيام احد بعمل ممنوع وذلك ليكون أمر الصلح والصلاح للمعاهدة بين الطرفين في وضع محكم " ، ويدعو بكلكريكي أو والي بغداد على الحذر بقوله " فكن انت على اتم البصيرة والاهتمام في تلك الارحاء ، وتبذل قصارى جهدك في تنفيذ فرماني الشريف وحفظ وحراسة الحدود وضبط البلاد والولاية ، ولا تتوانى من اعلام ما يستجد في ذلك الجانب من أوضاع واخبار على التعاقب والتوالي لعنتبي " . (صفحة ١٢٦ . ١٢٩) .

وفي امر اخر مرسل من الديوان الهمايوني إلى بكلكريكي او والي بغداد مؤرخ في ١٦ تموز ١٥٦٥ اثر اضطرار الأخير مفاتحه الديوان الهمايوني ، اثر سعي الصفويون إيجاد موطن قدم لهم في كربلاء والنجف والكاظمية لخدمة الزوار وذلك طبقاً لما ورد فيه أن بعض الموفدين من قبل الشاه الصفوي قدموا في العام السابق عام ١٥٦٤ إلى تلك الأماكن ومكثوا في كل واحد منها سنتين يوماً ، طبخوا فيها الأطعمة والحلويات ووزعوها على الفقراء ، وكرر موفدون آخرون الزيارة نفسها في رمضان من هذه العام ١٥٦٥ وطلبوا اذنًا بالمكوث سنتين يوماً في كل مدينة ، إلا ان والي بغداد اعترض على مدة الإقامة وذلك لانه يرى أن الغاية التي جاءوا من اجلها هي تقديم الطعام للفقراء ولا تستوجب تلك المدة، إلا انهم ردوا على اعتراض الوالي محتجين بامتلاكهم حكماً سلطانياً يتيح لهم البقاء بهذه المدة ، فكان رد الديوان الهمايوني بأن ارسل نسخة من حكم ٢٠ اب ١٥٦٤ السابق إلى والي بغداد وطلب منه " ان تقوم بالعمل بمقتضى حكمي المفصل الصادر بهذا الشأن " أي الذي صدر في ٢٠ آب ١٥٦٤ واكد عليه " وتحول دون بقاء القادمين للزيارة في تلك الأرحاء خلافاً للحكم وتتوخى الحذر من إحداث وضع مخالف لأمرى أو الموافقة على قيام أي أحد دون ذلك ، وتبذل قصارى جهودك ومساعدتك في حفظ وحراسة الحدود وضبط وحماية البلاد والولاية " . (صفحة ١٣١ . ١٣٢) .

اما الدفن التي ورد الكثير من الاحاديث عن أئمة أهل البيت عن فضل الدفن في العتبات المقدسة ، لذا اقبل المسلمون الشيعة لدفن امواتهم فيها ومنهم الصفويين (التلعفري)، ٢٠١٦، (صفحة ٢٥٥) ، إزاء ذلك اصدر الديوان الهمايوني كتاباً ارسله إلى والي بغداد منع فيه دفن أي شخص في داخل حرمة المشهدين رغم انه كان معمول به قبل الفتح العثماني لبغداد ١٥٣٤ ، حيث يتساءل السلطان العثماني "من يمكن أن يكون جسده طاهراً ليكون أهلاً للدفن



على مقربة من المزار الخالد لأولاد خلاصة الكائنات وفخر الموجودات، وعلى الرغم من كونها خارج دائرة الأدب (؟)، " هذا وطلب الديون الهمايوني عدم ترويج دفن الأهالي من الصفويين في المشهد الشريف ، واقتصار الدفن هناك على أقارب الشاه فقط على أن يتم دفنهم خارج الحرم الشريف وفي المكان الذي يشترونه بأموالهم من الأوقاف . (البلاد العربية في الوثائق العثمانية ، ٢٠١٤، صفحة ١٢٨ . ١٢٩) .

من المعروف أن إرسال الهدايا من قبل الصفويين إلى مرقد الأئمة (أئمة الاثنى عشرية) في العراق (الحكيم، ١٤٢٧هـ، صفحة ٣٤٨) أي في النجف وكربلاء والكاظمية كان من الأمور المعتادة عبر التاريخ وبخاصة بعد تطبيع العلاقات بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية ، إلا انه في الكتاب المرسل من الديون الهمايوني إلى بكركي أو والي بغداد المؤرخ في ٢٧ اذار ١٥٦٧ والذي جاء بناء على قيام الصفويين باتباع الطرق الرسمية لإخضاع المسؤولين المحليين لإيصال هداياهم إلى المرقد العلوي مستنديين في ذلك إلى بنود المعاهدة والرسائل والخطابات المتبادلة بين وفود الدولتين ، وذلك بعد رفض بعض الولاة العثمانيين وصول الهدايا الصفوية إلى اماكنها المحددة ، بناء على ذلك اصدر الديوان الهمايوني إمره إلى بكركي بغداد يأمره بفرش السجاد في الأماكن المحددة من قبل الصفويين وإبلاغ الديوان عما وصل من السجاد للمرقد العلوي بقوله " عند وصوله ، تقوم بالنظر في الأمر وفرش ماوصل من السجاد على المزار الشريف وفق ما حدد وفي حالة وجود غيره مما وصل من السجاد وما حدد لنزار تقوم بفرشة كل في المكان المخصص له ، وتكتب مبلغاً عن مقدار ما وصل من السجاد ، وعما تم وضعه في المحل المعين وفق أمري ، وعن تاريخ حكيمي السلطاني هذا اليك " . (البلاد العربية في الوثائق العثمانية ، ٢٠١٤، صفحة ١٣٢ . ١٣٣) .

- الخاتمة :

توصلت الباحثة من خلال البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات ، وهي كالتالي :

تبين ان معاهدة أماسيا عام ١٥٥٥ كانت أول معاهدة سلام بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية ، عقدت بسبب ادراك الدولتين العثمانية والصفوية ، عدم الجدوا من استمرار الحرب بينهما ، فاستطاعت أن تدخل الدولتين في مرحلة الهدوء والاستقرار لمدة ٢٣ عاماً . شكلت بنود معاهدة أماسيا عام ١٥٥٥ الخاصة بالجانب الديني اساساً العلاقات الدينية بين الدولة العثمانية والصفوية من خلال الاستلال بها في الكتب والرسائل والخطابات الرسمية المتبادلة .



- قائمة المصادر والمراجع :

- ADİLE KARAKAYA). (2019). (OSMANLI DEVLETİ İLE İRAN ARASINDAKİ DİPLOMATİK İLİŞKİLERDE GÖREV YAPAN ÂLİM DİPLOMATLAR (XVII. VE XVIII. YÜZYILLAR [YÜKSEK LİSANS TEZİ] .İSTANBUL ÜNİVERSİTESİ.
- Ersin DOĞANTEKİN). (2016). (XVI. YÜZYILIN İKİNCİ YARISINDA ÇILDIR BEYLERBEYLİĞİ [YÜKSEK LİSANS TEZİ] Kars: KAFKAS ÜNİVERSİTESİ.
- İLHAN ŞAHİN و FERİDUN EMECEN). (1991). (AMASYA ANTLAŞMASI . تم الاسترداد من <https://islamansiklopedisi.org.tr/amasya-antlasmasi>.
- TUFAN GÜNDÜZ. (بـسـلا تـارـيـخ). *TAHMASB* . تم الاسترداد من <https://islamansiklopedisi.org.tr/tahmasb>.
- أحمد عبد الرحيم مصطفى. (١٩٨٦). *في أصول التاريخ العثماني* (ط ٢). بيروت: دار الشروق.
- البلاد العربية في الوثائق العثمانية (الإصدار مج ٣). (٢٠١٤). (فاضل بيات، المترجمون) استانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية.
- حسن مجري، محمد تقى امامى خويى، و سيد ابو الفضل رضوي. (٢٠١٨، ٥ ٢٠). *بررسی عوامل تاثیرگذار در انعقاد معاهدة صلح أماسيه در مرزهاي غربی ايران. فصلنامه علمی پژوهشی پژوهشنامه مطالعات مرزوي،* (شماره دوم).
- حسن عيسى الحكيم. (١٤٢٧هـ). *المفصل في تاريخ النجف الأشرف*، ج ١. قم: المكتبة الحيدرية.
- حسن ويس التلعفري. (٢٠١٦). *النجف الأشرف في الأرشيف العثماني - دراسة تحليلية وثائقية* (١٢٨٦ - ١٣٣٤ هـ/١٨٦٩ - ١٩١٥ م). بيروت: دار العربية للموسوعات.
- خليل علي مراد، و ابراهيم خليل احمد. (١٩٩٢). *ايران وتركيا دراسة في التأريخ الحديث والمعاصر*. الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر.
- ديلك قايا. (٢٠٠٨). *كربلاء في الأرشيف العثماني دراسة وثائقية* ١٨٤٠ - ١٨٧٦. (حازم سعيد منتصر، و مصطفى زهران ، المترجمون) بيروت: دار العربية للموسوعات.
- عبد الحميد الأرقط. (٢٠١٤ - ٢٠١٥). *اوضاع الدولة الصفوية وعلاقتها الخارجية في عهد الشاه عباس الأول* ٩٩٦ - ١٠٣٨ هـ | ١٥٨٨ - ١٦٢٩ [رسالة ماجستير غير منشور]. جامعة حمة لخضر الوادي.
- علي الوردي. (١٣٧١ هـ). *لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث*، ج ١. قم: انتشارات الشريف الرضي.
- كاميران عبد الصمد الدوسكي. (٢٠٠٦). *كردستان في العهد العثماني*. بيروت: دار العربية للموسوعات.
- محمد سهيل طقوش. (٢٠٠٩). *تاريخ الدولة الصفوية في ايران*. بيروت: دار النفائس.
- محمد طاهر بنادي. (٢٠٢٣، ٦). *واقع كردستان في ظل المعاهدات الايرانية - العثمانية* ١٥١٤ - ١٨٤٧. مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو (٢)، صفحة ٥٠٩.
- محمد عبد الرزاق العوفي. (٢٠٠٨). *الصراع الصفوي العثماني وتأثيرته على المشرق العربي* ١٥١٤ - ١٥٥٥. بنغازي: دار الكتب الوطنية.
- محمد فريدبك. (١٩٨١). *تاريخ الدولة العلية العثمانية*. بيروت: دار النفائس.
- يلماز أوزتونا. (١٩٨٨). *تاريخ الدولة العثمانية*. (عدنان محمود سلمان ، المترجمون) استانبول: منشورات فيصل للتمويل.





- ADİLE KARAKAYA. ((2019)). İSTANBUL ÜNİVERSİTESİ.
- Ersin DOĞANTEKİN. ((2016)). XVI. YÜZYILIN İKİNCİ YARISINDA ÇILDIR BEYLERBEYLİĞİ] YÜKSEK LİSANS TEZİ] Kars: KAFKAS ÜNİVERSİTESİ.
- İLHAN ŞAHİN, FERİDUN EMECEN. ((1991)). AMASYA ANTLAŞMASI. Retrieved from <https://islamansiklopedisi.org.tr/amasya-antlasmasi>.
- TUFAN GÜNDÜZ. (no date). TAHMASB. Retrieved from <https://islamansiklopedisi.org.tr/tahmasb>.
- Ahmed Abdel Rahim Mustafa. (1986). In the origins of Ottoman history (2nd edition). Beirut: Dar Al Shorouk.
- The Arab countries in the Ottoman documents (Vol. 3). (2014). (Fadil Bayat, translators) Istanbul: Research Center for Islamic History, Arts and Culture.
- Hassan Majribi, Muhammad Taqi Emami Khoei, and Seyyed Abolfazl Rizvi. (20 May 2018). Consider the factors influencing the conclusion of a treaty Peace treaties in western Iran. A scientific journal of the Marzah of Marzi studies, (second edition).
- Hassan Issa Al-Hakim. (1427 AH). Al-Mufasssal fi Tarikh Al-Najaf Al-Ashraf, Vol. 1. Qom: Al-Haydariyya Library.
- Hassan Weiss Al-Talaafari. (2016). Al-Najaf Al-Ashraf in the Ottoman Archives - an analytical and documentary study (1286 - 1334 AH / 1869 - 1915 AD). Beirut: Arab Encyclopedia House.
- Khalil Ali Murad, and Ibrahim Khalil Ahmad. (1992). Iran and Turkey, a study in modern and contemporary history. Mosul: Dar Al-Kutub for Printing and Publishing.
- Dilk Kaya. (2008). Karbala in the Ottoman Archives, a Documentary Study 1840-1876. (Hazem Saeed Montaser, and Mustafa Zahran, Translators) Beirut: Arab Encyclopedia House.
- Abdul Hamid Al-Arquat. (2014-2015). The Conditions of the Safavid State and Its Foreign Relations During the Reign of Shah Abbas I 996-1038 AH \ 1588-1629 [Unpublished Master's Thesis]. Hama Lakhdar Al-Wadi University.
- Ali Al-Wardi. (1371 AH). Social Glimpses from the History of Modern Iraq, Vol. 1. Qom: Al-Sharif Al-Radi Publications.
- Kamran Abdul Samad Al-Douski. (2006). Kurdistan in the Ottoman Era. Beirut: Arab Encyclopedia House.
- Muhammad Suhail Taqoush. (2009). History of the Safavid State in Iran. Beirut: Dar Al-Nafayes.



- Muhammad Taher Binadi. (6, 2023). The reality of Kurdistan under the Iranian-Ottoman treaties 1514-1847. Journal of Humanities of Zakho University (2), page 509.
- Mohammed Abdul Razzaq Al-Awfi. (2008). The Safavid-Ottoman conflict and its impact on the Arab East 1514-1555. Bengehazi: National Library.
- Mohammed Faridbek. (1981). History of the Sublime Ottoman State. Beirut: Dar Al-Nafayes.
- Yilmaz Oztuna. (1988). History of the Ottoman State. (Adnan Mahmoud Salman, translators) Istanbul: Faisal Publications for Finance.

